

Distr.: General
24 June 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الثامنة والسبعون

جنيف، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

توليف عمليات تقييم البرامج الفرعية الخمسة، وتقديم
معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ التوصيات



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-10531(A)



* 1 9 1 0 5 3 1 *

أولاً - مقدمة

١ - يتمثل الهدف الرئيسي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في "مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يعود عليها بالمنفعة"^(١). وحتى فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كانت الأطر الاستراتيجية لفترة السنتين^(٢) تترجم وتفعل الهدف العام وولايات الأونكتاد في خمسة برامج فرعية متخصصة ومتداخلة، وهي: العولمة والترابط والتنمية (البرنامج الفرعي ١)، والاستثمار والمشاريع (البرنامج الفرعي ٢)، والتجارة الدولية (البرنامج الفرعي ٣)، والتكنولوجيا واللوجستيات (البرنامج الفرعي ٤)، وأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة (البرنامج الفرعي ٥).

٢ - وتماشياً مع المقرر ٥١٥ (د-٥٩) الصادر عن مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتقييم برامج العمل، اتفقت الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في دورتها الثالثة والسنتين على تنفيذ تجريبي للنهج المتمثل في كفاءة إجراء تقييمات منهجية لبرامج الأونكتاد الفرعية.

٣ - وبناء على ذلك، وتماشياً مع المقرر المتخذ في دورتها الثالثة والسنتين، نظرت الفرقة العاملة في التقييم الخارجي الذي أجري للبرنامج الفرعي ١ في عام ٢٠١٣، والبرنامج الفرعي ٢ في عام ٢٠١٤، والبرنامج الفرعي ٣ في عام ٢٠١٥، والبرنامج الفرعي ٤ في عام ٢٠١٧، والبرنامج الفرعي ٥ في عام ٢٠١٨.

٤ - وفي دورتها السادسة والسبعين، طلبت الفرقة العاملة أن تقدم الأمانة استعراضاً للتقييمات التي أجريت للبرامج الفرعية لتنظر فيها في دورتها الثامنة والسبعين المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بما يشمل معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقييمات البرامج الفرعية الخمسة^(٣).

٥ - وقد أعدت هذا التقرير التوليقي وحدة التقييم والرصد في الأونكتاد، وهو يهدف إلى تعزيز استخدام التقييمات وحلقة التعليقات في الدورة البرنامجية، من خلال استخلاص النتائج الرئيسية والدروس المستفادة من التقييمات الخمسة والقيام - بشكل عام - باستقراء مدى وكيفية فعالية الإطار الاستراتيجي للأونكتاد كأداة برنامجية في دعم إسهام إئمائي أكبر من قبل المنظمة. ومن ثم، فإن هذا التقرير يعمل أساساً على تعزيز التعلم والتفكير الجماعي، ويمكنه الاضطلاع بدور للإسهام في تحسين الأداء الاستراتيجي والتشغيلي.

ألف - النطاق

٦ - يقتصر نطاق هذا التقرير التوليقي على استعراض مستندي للتقييمات الخمسة. ويستند التوليف إلى تحليل للنتائج والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن هذه التقييمات من أجل استخلاص النتائج الرئيسية والدروس المستفادة منها. وبناء على ذلك، ينطوي التوليف على استنباط أوجه التشابه والمقارنات عبر التقييمات دون أن يتضمن جمع بيانات إضافية.

(١) A/74/6 (Sect. 12).

(٢) التي ستحول إلى خطط وميزانيات برنامجية سنوية اعتباراً من عام ٢٠٢٠.

(٣) TD/B/WP/293، الفصل ١، الفرع ألف.

- ٧- ويركز الفصل الثالث من هذا التقرير على توصيات التقييم. وقد أجري تحليل لتحديد المواضيع الرئيسية للتوصيات وتكرارها. ويعرض التقرير بعد ذلك حالة تنفيذ التوصيات.
- ٨- وأخيراً، يكشف التقرير التوليقي عن بعض الاستنتاجات والدروس المستفادة من النهج التجريبي المتمثل في تقييم البرامج الفرعية، مما يشكل خط أساس للدورة المقبلة لتقييمات البرامج الفرعية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٦.

باء- المنهج

- ٩- يستند ما يتضمنه التقرير من تحليل واستنتاجات إلى تحليل لمحتوى تقارير التقييم الخمسة كلها، بما في ذلك المواد الداعمة للتقييمات وردود الإدارة.
- ١٠- وفيما يتعلق بتحليل المحتوى، يستخدم التوليف نهج الاستعراض المنهجي لضمان اتساق النتائج بالدقة، والسلامة المنهجية، والشمول، وعدم التحيز. وتتضمن العناصر الرئيسية لهذا النهج ثلاث خطوات، هي: (أ) تدوين نصوص التقييم وفق مواضيع مشتركة؛ (ب) فصل البيانات لأغراض التحليل؛ (ج) تفسير البيانات. وقد استند التحليل أول الأمر إلى معايير التقييم الرئيسية^(٤) المستخدمة، وهي: مدى الأهمية، والفعالية، والكفاءة، والاستدامة، وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومحددت بعد ذلك النتائج والمواضيع المشتركة في كل من هذه الفئات.
- ١١- وفيما يتعلق بتوصيات التقييم، استند تحليل كمي إلى تصنيف التوصيات في فئات محددة وفقاً لكلمات مفتاحية موضوعية، فيما انطوى تحليل نوعي على تفسير المعلومات، وتعريف الكلمات المفتاحية، وتجميع الفئات. وقد دونت كل توصية وفق فئة واحدة كحد أدنى وثلاث فئات كحد أقصى تمثل أقرب معنى للتوصية. وتم عدّ الفئات وتحليلها من أجل تحديد مدى تكرار كل منها ومدى أهميتها بالنسبة المثوية.
- ١٢- وشمل التحليل أيضاً حسابات معدلات تنفيذ التوصيات، بناء على المعلومات المقدمة من شعب الأونكتاد عن طريق نماذج معدة لهذا الغرض.

جيم- القيود

- ١٣- إن المعايير المقبولة على نطاق واسع والمتمثلة في مدى الأهمية، والفعالية، والكفاءة، والاستدامة، وحقوق الإنسان والمنظور الجنساني، هي معايير تطبق عادة على التقييمات التي تجرى في الأونكتاد، بما يتسق مع قواعد ومعايير التقييم الخاصة بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ومع ذلك، وفي جهد يرمي إلى إعداد كل تقييم حسب المواصفات، ونظراً لاعتبارات الجدوى في وقت إجراء كل تقييم، كان هناك تباين في تطبيق المعايير عبر التقييمات الخمسة. ويبين الجدول الوارد أدناه المعايير التي تناولها كل تقييم.
- ١٤- وهذا يعني أن البيانات الخاصة بمعايير معينة غير متاحة من تقييمات بعينها. ومع ذلك، يمكن استنباط استنتاجات واضحة من البيانات المتاحة.

(٤) معايير التقييم التي يستخدمها أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

المعايير التي تناوّلها كل تقييم

المنظور الجنساني الشركات (ج)	الاستدامة	الكفاءة	الفعالية، بما يشمل		مدى الأهمية
			مؤشرات الأثر	مؤشرات الأثر	
(أ)		✓	✓	✓	تقييم البرنامج الفرعي ١
✓	✓	✓	✓	✓	تقييم البرنامج الفرعي ٢
(ب)		✓	✓	✓	تقييم البرنامج الفرعي ٣
✓	✓	✓	✓	✓	تقييم البرنامج الفرعي ٤
✓	✓	✓	✓	✓	تقييم البرنامج الفرعي ٥

- (أ) يشير التقييم إلى أن تنفيذ استراتيجية الأونكتاد الجنسانية في البرنامج الفرعي لا يزال في بداياته ولا يمكن تقييمه بعد. وكان الأمين العام قد أقر استراتيجية الأونكتاد لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
- (ب) رغم أن تقييم البرنامج الفرعي ٣ لم يشمل معياراً تقييمياً بشأن المساواة بين الجنسين، فقد نظر في مساهمات مقدمة للأهداف الجنسانية من قسم التجارة والاعتبارات الجنسانية المندرج في إطار شعبة الأونكتاد للتجارة الدولية والسلع الأساسية، التي تضطلع بمسؤولية كبيرة عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٣.
- (ج) معايير قائمة بذاتها استحدثتها وحدة التقييم والرصد منذ عام ٢٠١٧؛ تم تناوّلها في إطار معايير الكفاءة في التقييمات السابقة.

ثانياً - توليف الرسائل الأساسية من التقييمات

١٥ - يجلل هذا الفصل من التقرير نتائج واستنتاجات التقييمات الخمسة. وهو معروض في خمسة فروع تغطي كلاً من معايير التقييم الرئيسية، وهي: مدى الأهمية؛ والفعالية، بما يشمل الأثر؛ والاستدامة؛ والكفاءة؛ وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

ألف - مدى الأهمية

النتيجة ١ - ثمة اتفاق عبر التقييمات الخمسة على أن برامج عمل الأونكتاد في إطار كل برنامج فرعي تتسم باتساق جيد مع ولايات الأمانة، وهناك أدلة على أن منتجات الأونكتاد تلبي احتياجات جمهوره المستهدف، وبعضها بصورة أفضل من البعض الآخر. وقُدِّر مدى أهمية التدخلات الخاصة بالمساعدة التقنية على وجه الخصوص تقديراً عالياً، رغم أن حجم بعض الأنشطة ومدى الاستجابة للطلبات أمران يمكن معالجتهما، ويمثلان مسألة مرتبطة أيضاً بمدى توفر الموارد الخارجة عن الميزانية.

١٦ - وبوجه عام، قُدِّر مدى الأهمية في كل تقييم وفق ما يلي: (أ) اتساق أنشطة البرنامج الفرعي مع الولايات التنظيمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ (ب) مدى تلبية كل برنامج فرعي لاحتياجات جمهوره؛ (ج) عرض القيمة أو الميزة النسبية للأونكتاد.

١٧ - وخلصت التقييمات الخمسة كلها إلى أن عمل الأونكتاد عبر برامج الفرعية مهم ويلي احتياجات أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى كونه متسقاً بوضوح مع ولايات المنظمة. وفي الفترة

المشمولة بالتقييمات (٢٠٠٨-٢٠١٨)، شكلت ولايات مثل اتفاق أكرا وولاية الدوحة ومافيكيانو نيروبي أساس برنامج عمل الأمانة، وتم الإقرار عبر التقييمات الخمسة باتساق كل برنامج عمل فرعي مع الأهداف المبينة في إطار هذه الولايات.

١٨- وفيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أشار تقييم البرنامج الفرعي ٥ إلى أن أعمال الأونكتاد تُسهم "في تحقيق ٥٢ غاية في إطار عشرة من أهداف التنمية المستدامة" وأن العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي يعد ذا "أهمية حاسمة بالنسبة إلى نجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وبينما أقر تقييم البرنامج الفرعي ٤ أيضاً بأهمية عمل الأونكتاد في دعم خطة عام ٢٠٣٠، أشار هذا التقييم إلى وجود مجال أوسع لتحسين اتساق برامج عمل معينة لدعم أهداف التنمية المستدامة.

١٩- وترد في التقييمات أدلة وأمثلة جيدة على تلبية الأونكتاد لاحتياجات جمهوره في إطار ركيزتي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء. فعلى سبيل المثال، لاحظ تقييم البرنامج الفرعي ٤ أن ٨١ في المائة من أعضاء الوفود والحضور في دورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذين أجابوا على الاستقصاء الخاص بهم وافقوا على أن المناقشات كانت مفيدة وذات صلة للاحتياجات الوطنية، وأنها مهمة لدعم حكوماتهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فيما تسهم موجزات مواطن الضعف المعدة في إطار البرنامج الفرعي ٥ في مناقشات لجنة السياسات الإنمائية^(٥) عن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

٢٠- ومن أجل النهوض بتلبية احتياجات أصحاب المصلحة في إطار هذه الركائز، تشمل العناصر التي تم تحديدها نداءات لتحسين الربط بين نواتج البحوث والمنتديات المعنية ببناء توافق الآراء، وتوسيع نطاق التغطية والمناقشات المتعلقة بالخيارات السياسية للتنمية في وثائق ومنشورات الهيئات التداولية، وتكييف نواتج البحوث من أجل حشد تأييد أكبر من البلدان. وبالنسبة للنقطة الأخيرة، يلاحظ تقييم البرنامج الفرعي ١ أن تقرير التجارة والتنمية يحمل مفتاح "إذكاء المناقشات الموضوعية بشأن العولمة والشواغل المتعلقة بالتنمية في العملية الحكومية الدولية" ويجب أن يصبح "أكثر فائدة لجميع الدول الأعضاء".

٢١- وقد أشار المقيمون على الاستقصاء وتقييمات المشاريع التي أخذتها تقييمات البرامج الفرعية في الاعتبار إلى الأهمية الكبيرة لتدخلات المساعدة التقنية. وعلى سبيل المثال، خلص استقصاء أُعد من أجل تقييم البرنامج الفرعي ٢ إلى أن ٩٣ في المائة من المقيمين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الصغيرة الضعيفة هيكلية والهشة اقتصادياً، إلى أن المساعدة التقنية المنفذة في إطار هذا البرنامج الفرعي مكيفة بشكل جيد لحالتها واحتياجاتها الخاصة.

٢٢- وأفاد تقييمان (للبرنامجين الفرعيين ٣ و ٤) بأن الأونكتاد قد أجاد فيما اكتشفه وقدمه من عروض في مجال تخصصه، بما في ذلك في ميادين سياسة المنافسة والتدابير غير الجمركية وتعزيز لجان تيسير التجارة الوطنية. وعلى سبيل المثال، أشار أصحاب المصلحة الذين جرت مقابلتهم لأغراض تقييم البرنامج الفرعي ٣ إلى أن الأونكتاد يقدم دعماً قيماً لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية في مرحلتي الانضمام وما قبل الانضمام بأساليب لا تقدر عليها جهات أخرى.

(٥) لجنة السياسات الإنمائية هي هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣- ومع إدراك أن قدرة البرامج الفرعية على الوفاء بشكل كامل باحتياجات أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بالمساعدة التقنية تتوقف بطبيعة الحال وبدرجة كبيرة على مدى توافر الموارد الخارجة عن الميزانية، فقد أشار تقييم البرنامج الفرعي ٥ مع ذلك إلى أنه رغم عدم وجود شكوك بشأن جودة ومدى أهمية النواتج المتحققة في إطار البرنامج الفرعي فإن بالإمكان إعادة التوازن لحافظة البرنامج باتجاه المزيد من التعاون التقني من أجل تحسين الوفاء باحتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة المعنيين.

٢٤- وفيما يتعلق بالميزة النسبية للأونكتاد، أشار أحد التقييمات إلى أن ولاية الأونكتاد الصادرة عن الجمعية العامة بشأن التعامل المتكامل مع قضايا العولمة والتنمية فيما يخص التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا هي ولاية فريدة، وتظل تشكل عنصراً حاسماً في إسهاماته ذات القيمة المضافة. وعلى وجه الخصوص، وُجد أن الأونكتاد يؤدي مهامه باعتباره مجمع فكر موثوق، وأشارت ثلاث من التقييمات (للبرامج الفرعية ١ و ٣ و ٥) إلى أن ركيزة البحث والتحليل في الأونكتاد تمثل مصدره الرئيسي للميزة النسبية.

باء- الفعالية، بما يشمل الأثر

النتيجة ٢- خلصت التقييمات إلى أن كل برنامج فرعي كان فعالاً في إنجاز نواتجه المقررة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين، وفي تحقيق النتائج المقررة الواردة في إطاره المنطقي. ومن خلال هذه الأمور، توجد أدلة على أن الأونكتاد قد قدم إسهامات كبيرة عبر مسارات عمله دعماً لهدف المنظمة. واتسم أصحاب المصلحة عموماً بالإيجابية إزاء منتجات الأونكتاد، رغم ملاحظة بعض التباينات في مدى الاستفادة من النواتج.

النتيجة ٣- يشمل تمكين العناصر من أجل تحسين النتائج النهوض بالتنسيق والتعاون على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتعزيز استراتيجيات التوعية والاتصال وتعبئة الموارد، وتحسين الإدارة القائمة على النتائج في الأمانة.

٢٥- وقيمت الفعالية بالنسبة لما يلي: (أ) مدى فعالية كل برنامج فرعي في تحقيق النتائج المقررة الواردة في إطاره المنطقي؛ (ب) مؤشرات الأثر الفعلي أو المحتمل. وبالإضافة إلى ذلك، سعى كل تقييم إلى تحديد العناصر التمكينية والتقييدية للنتائج.

٢٦- وبينما حاول كل تقييم أن يحدد مؤشرات الأثر، فإن تقديرات القابلية للتقييم التي أجريت قبل التقييمات كانت قد لاحظت بالفعل أن عزو نتائج وأثر العمل المعياري للأونكتاد يشكل تحدياً، مع الاقتران بضعف إطار الإدارة القائمة على النتائج في الأمانة، بما يشمل إطار النتائج لكل برنامج فرعي مشمول بالخطة البرنامجية لفترة السنتين. ولم تيسر أطر النتائج المذكورة من تقديرات الأثر، حيث ركزت الأطر وعمليات الإبلاغ على النواتج بقدر كبير. وشكلت القيود على الميزانية بشأن إجراء كل تقييم عائقاً أيضاً. ومع ذلك، فقد سعت التقييمات إلى تحديد الأثر من خلال القيام مثلاً بتوضيح فهم مسارات وقنوات التأثير السياساتي التي تندفق من نهج الأونكتاد ذي الركائز الثلاث.

٢٧- وأشارت التقييمات الخمسة كلها إلى أن الأونكتاد، على مستوى النواتج، كان فعالاً في الإنجاز وفق برنامج عمله المقرر. ويدي الجييون في التقييمات، من خلال الاستقصاء وفي المقابلات، تقديراً على نطاق واسع للجودة العالية لما يجرى من أنشطة وما يقدم من منتجات في إطار البرامج الفرعية المختلفة. فعلى سبيل المثال، وفي تقييم البرنامج الفرعي ٥، قيم أكثر من ٨٠ في المائة المنشورات على أنها مفيدة أو مفيدة للغاية، وأشاروا إلى أن المنشورات المعدة في إطار البرنامج الفرعي قد استخدمت كمواد مرجعية في عدد من النقاشات السياسية، بينما أشار تقييم البرنامج الفرعي ٣ إلى أن الأونكتاد قد أنشأ فئة جديدة من المنافع العامة من خلال تطويره لمنهجيات وأدوات وتُهج مفيدة تلائم التوحيد والتكرار. وأشار تقييم آخر إلى أن منتجات مثل الموجزات السياسية قد حسنت من نقل الرسائل الموجهة في البحوث وهي موضع تقدير واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء ووسائل الإعلام.

٢٨- وفي الوقت نفسه، لاحظت ثلاثة تقييمات (للبرامج الفرعية ٣ و ٤ و ٥) وجود العديد من نواتج البحوث، بعضها غير ظاهر بما يكفي ويُسْتَهْلَك بمستوى منخفض، وأشارت إلى ضرورة الترشيد وزيادة فعالية أعمال الاتصال والنشر. وأشار تقييمان (للبرنامجين الفرعيين ١ و ٥) إلى ضرورة النهوض بالروابط بين ركيزة البحث والتحليل وركيزتي الأونكتاد الأخرين من أجل تحسين المساهمة في استخدامها والاستفادة من أوجه التآزر عن طريق تحفيز النقاش ودعم تنفيذ التوصيات السياسية من قبل الحكومات. وبينما أسهمت المشورة السياسية في تحسين فهم القضايا، لوحظ أيضاً أن هذه المشورة، وخاصة التي لا تتناول حالات تتعلق ببلدان محددة، يمكن أن تكون مجردة وغير عملية بما يكفي (البرنامج الفرعي ١).

٢٩- ولم تقم كل التقييمات بتقديم تقديرات عن فعالية الأونكتاد في خدمة ركيزة بناء توافق الآراء. فقد أبرز تقييم البرنامج الفرعي ٤ دور الأونكتاد في تقديم الخدمات للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، حيث تشير التعليقات الواردة من أعضاء حاليين وسابقين لهذه اللجنة إلى أن الجودة العالية للمدخلات الموضوعية المقدمة من الأونكتاد إلى اللجنة قد "أسهمت إسهاماً كبيراً في إصدار قرارات" اللجنة. وفضلاً عن ذلك، أظهرت دورات اللجنة المذكورة تبادلاً مثمراً على نحو جيد فيما بين ركائز عمل الأونكتاد الثلاث عن طريق إدراج عروض لاستعراضات سياسية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، على سبيل المثال.

٣٠- ولاحظ تقييم البرنامج الفرعي ١ أنه "لم يكن بمقدوره دائماً... أن يتواصل بصورة فعالة مع الدول الأعضاء وأن يخدم على نحو ناجح عملية بناء توافقات الآراء داخل العملية الحكومية الدولية"، وهو ما يرجع جزئياً إلى طرحه البديل الذي كان استفزازياً في بعض الأحيان، رغم الإقرار بأن ذلك في حد ذاته يحفز النقاش عن طريق تحدي الحكمة التقليدية.

٣١- ولاحظ التقييم أيضاً أن اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات التي ينظمها الأونكتاد تعاني من تراجع الحضور، وهو ما يحتمل أن يكون مرتبطاً بالتمويل غير الكافي لمشاركة الخبراء، والطابع النظري المتصور للعروض المقدمة، والتحيز المتصور في اختيار المشاركين في حلقات النقاش، والمساحة المحدودة للمناقشات التفاعلية، وأشار إلى "الحاجة إلى إعادة تنشيط هذا المنبر الذي يمكن أن يكون مفيداً".

٣٢- وفيما يتعلق بالتعاون التقني، تمكنت التقييمات من الاستفادة من قاعدة أدلة للتقديرات الذاتية وتقييمات المشاريع لأغراض ما أجرته من تقديرات. ووجدت التقييمات

الخمسة كلها أدلة على نتائج إيجابية من تدخلات المساعدة التقنية عبر برامج العمل الخمسة. وعلى سبيل المثال:

(أ) "إن كل البلدان التي اكتملت فيها تقارير عن تطبيق استعراض لسياسة الاستثمار تشهد تنفيذ إصلاح قانوني وتنظيمي ومؤسسي تماشياً مع ما تحدد في الاستعراض الأصلي لسياسة الاستثمار ... وبلغ متوسط الخفض في عدد الخطوات المتبعة لتسجيل الأعمال التجارية في ١٢ بلداً هي الأكثر تقدماً في تنفيذ اللوائح التنظيمية الإلكترونية ٧٠ في المائة" (البرنامج الفرعي ٢)؛

(ب) ساهم النظام الآلي للبيانات الجمركية ... في الحوكمة الإلكترونية، وإعادة تصميم العملية التنظيمية، والامتثال للمعايير الدولية (البرنامج الفرعي ٤)؛

(ج) استخدمت إثيوبيا الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري لإدراج التجارة ضمن خطتها الوطنية الخمسية (البرنامج الفرعي ٥).

جيم - العوامل التمكينية والتقييدية بالنسبة للنتائج

٣٣- في سياق تقدير النتائج التي تم الحصول عليها في إطار كل برنامج فرعي، سعى كل تقييم أيضاً إلى الكشف عن العناصر التي قيدت من بلوغ النتائج و/أو كانت سُمكّن من تحقيق نتائج أفضل. وهي تشمل ما يلي:

(أ) **الإدارة القائمة على النتائج.** أفادت كل التقييمات بوجود ضعف عام في ممارسة الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد. وتشير التقييمات إلى أن الخطة البرنامجية لفترة السنتين الخاصة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تحدد إطار النتائج لكل برنامج وبرنامج فرعي، ليست أداة إدارية مفيدة، حيث إن مؤشرات الأداء لا تقيس الإنجازات بشكل مُرضٍ ولا تيسر تحسين إدارة النواتج أو تتبّع النتائج. وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أنه من أجل زيادة إمكانية تحقيق النتائج، فمن المهم الارتقاء بتصميم البرامج من أجل تحسين صياغة روابط صريحة وعمليات سببية بين النواتج والنتائج والحالات الوسيطة والآثار المرجوة؛

(ب) **التنسيق المحدود فيما بين الشعب.** لاحظت التقييمات أن التعاون المحدود، بشأن نواتج البحوث مثلاً، قد أثر على أصداء رسائل الأونكتاد، وأشارت إلى ميزة بناء ثقافة الرسائل المتسقة والعمل التعاوني عبر الشعب؛

(ج) **التحديات المتعلقة بالموارد والإدارة.** حددت جميع التقييمات هذه النقطة باعتبارها عاملاً مقيداً لتحقيق النتائج. فعلى سبيل المثال، ذكر تقييم البرنامج الفرعي ٤ أن "نقص الموارد البشرية والمالية، وعدم القدرة على التنبؤ بالتمويل والأعباء الإدارية" أمور قد أثرت على إنجازها؛ وأفاد تقييم البرنامج الفرعي ٣ بأن "موارد الموظفين غير كافية لتلبية جميع الطلبات"؛ فيما أشار تقييم البرنامج الفرعي ٥ إلى أن "الموارد المحدودة بالاقتران مع دورات الإنتاج القصيرة ... تقيّد قدرة البرنامج الفرعي ٥ على تقديم دعم وافي في مجال المتابعة"؛

(د) **الحاجة إلى تحسين الروابط مع منسقي الأمم المتحدة الإقليميين وأفرقتها/برامجها القطرية.** أبرزت التقييمات الخمسة كلها هذا العامل المقيد. فعلى سبيل المثال، ذكر تقييم البرنامج الفرعي ٥ أن "الأونكتاد قد تضرر بفعل عدم امتلاكه لأذان له على أرض

الواقع وشبكات وعلاقات وبفعل عدم إجراءاته مشاورات. وذكر البعض أنه ينبغي أن يكون دور الأونكتاد أكثر بروزاً ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكي يدفع إلى الأمام بجدول أعمال التجارة والتنمية في الدول الأعضاء". وأقرت التقييمات بدور ومساهمات المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي يقودها الأونكتاد؛

(هـ) **التوعية وأعمال الاتصال.** شملت أوجه الضعف التي تم تحديدها الحاجة إلى ما يلي: '١' تحسين أعمال الاتصال والنشر الخاصة بمنتجات الأونكتاد، بما في ذلك موقعه على الإنترنت، وتعزيز استخدام أدوات ومنتجات الاتصال الجديدة؛ '٢' إلقاء مزيد من الضوء على الأونكتاد بشكل عام، وخاصة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد ذكر تقييم البرنامج الفرعي ٣ أن الأونكتاد "لا يمكنه أن يقدم على نحو فعال ثماره وميزته النسبية ورسائله الأساسية دون وجود استراتيجية اتصالات مناسبة". ولتبيان ذلك، أفاد تقييم البرنامج الفرعي ٤ بأن بعض من أجريت معهم المقابلات لم يكونوا على دراية بنطاق المنتجات التي يقدمها الأونكتاد. وقد أدى غياب خطط الاتصال والنشر الفعالة إلى انخفاض استهلاك عدة منتجات بحثية، فضلاً عن تقليل إمكانية الوصول إلى المانحين والمستفيدين المحتملين؛

(و) **تعبئة الموارد.** أقرت جميع التقييمات بالحاجة إلى جمع الأموال بشكل منهجي ومحدد الهدف للموارد الخارجة عن الميزانية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال التعاون التقني. ودُعي إلى تقديم المزيد من الدعم الداخلي من خبراء جمع الأموال. وأشار تقييم البرنامج الفرعي ٤ أيضاً إلى فرص جمع الأموال من القطاع الخاص، مع مراعاة المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية.

دال - استدامة النتائج، بما في ذلك الآثار المحفزة والتكرار

النتيجة ٤ - خلصت جميع التقييمات الثلاثة التي تضمنت الاستدامة كمعيار للتقييم إلى وجود أدلة على إمكانية ما لاستدامة تدخلات التعاون التقني التي قامت بدراستها. ومع ذلك، ومن أجل تحسين استدامة النتائج، ومن أجل معالجة شواغل الاستدامة لدى المانحين، تم تحديد عدة عوامل من بينها الحاجة إلى ضمان درجة قوية من الأخذ بزمam الأمور والالتزام على الصعيد الوطني، وكذلك اعتماد نهج برنامجي بدلاً من نهج المشاريع.

٣٤ - وتم تقييم الاستدامة بالنسبة لما يلي: (أ) مدى ما أحدثته الأنشطة التي نفذها الأونكتاد من تغيير دائم في معارف ومدارك وسلوكيات جمهور الأونكتاد والمستفيدين منه؛ (ب) الأدلة على التزام المشاركين من الحكومات والشركاء والمنظمات بمواصلة العمل نحو الأهداف المشتركة بعد انتهاء الدعم المقدم من الأونكتاد؛ (ج) الأدلة على الآثار المحفزة التي تسفر عنها التدخلات.

٣٥ - وعادة ما ينصب تركيز تقييمات الاستدامة على أنشطة التعاون التقني نظراً لأن هذا المعيار كان قد وُضع كمقياس لمدى إمكانية استمرار فوائد نشاط ما بعد سحب تمويل الجهة المانحة^(٦).

(٦) انظر معايير تقييم المساعدة الإنمائية التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية، متاحة على الرابط التالي:

<https://www.oecd.org/dac/evaluation/49756382.pdf>

٣٦- وشملت تقييمات البرامج الفرعية ٢ و ٤ و ٥ الاستدامة باعتبارها معيار تقييم واضح. ووجدت هذه التقييمات أدلة على إمكانية الاستدامة إلى حد ما، حيث لاحظ تقييم البرنامج الفرعي ٢ أن البلدان أضفت طابعاً مؤسسياً بدرجات متفاوتة على الإصلاحات التي بدأت من خلال التدخلات المنفذة في إطار البرنامج الفرعي؛ فيما لاحظ تقييم البرنامج الفرعي ٥ أن إطلاق مراكز التميز المعنية بمصائد الأسماك في موريشيوس وفيت نام يتوقع أن تؤدي دوراً هاماً في تبادل معارف القطاع في المناطق المعنية. ووجد تقييم البرنامج الفرعي ٤ أمثلة جيدة لإدماج اعتبارات الاستدامة المؤسسية في بعض التدخلات مثل إدراج شبكات الخريجين في إطار برنامج التدريب في مجال التجارة والتركيز على التعزيز المؤسسي للجان الوطنية لتيسير التجارة.

٣٧- وتم تحديد عدة عوامل لتحسين إمكانية استدامة النتائج، وكذلك معالجة شواغل المانحين المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك الحاجة إلى درجة قوية من الأخذ بزمام الأمور والالتزام على الصعيد الوطني، وكذلك اعتماد و/أو عرض نهج برنامجي بدلاً من المشاريع الصغيرة غير المتكررة. وقد حُددت هذه النقطة الأخيرة في ثلاثة تقييمات (للبرامج الفرعية ٣ و ٤ و ٥) كأحد سبل المضي قدماً:

(أ) يلاحظ المانحون وجود العديد من المشاريع غير المتكررة ذات الميزانيات الصغيرة التي يفوقها موظف واحد أو اثنان وتفتقر إلى الكتلة الحرجة وقابلية التوسع لتحقيق نتائج مستدامة (البرنامج الفرعي ٣)؛

(ب) يكمن النهج الرئيسي لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات في معالجة الشواغل المتعلقة بالاستدامة في مواصلة وضع نهج برنامجية تعزز المشاريع الكبيرة المتعددة السنوات التي تتضمن استراتيجيات واضحة للاستدامة... وكذلك ضمان التبادل المثمر فيما بين الركائز الثلاث، الأمر الذي يتطلب المزيد من التعاون فيما بين الفروع والشعب (البرنامج الفرعي ٤)؛

(ج) بالنظر إلى الطبيعة غير المتكررة لكثير من تدخلات البرنامج الفرعي ٥، فلا يبدو أن الاستدامة تشكل اعتباراً أصيلاً في تصميم المشاريع (البرنامج الفرعي ٥).

٣٨- ويمكن للدعم بالرعاية اللاحقة واستعراضات المتابعة (بعد عدد من السنوات) لتقييم تنفيذ السياسات الإسهام في استدامة النتائج، ومع ذلك فقد أفر بضرورة وجود موارد خارجة عن الميزانية لاتخاذ هذه الإجراءات. وأشار أحد التقييمات إلى أنه ليس من الضروري أن يكون البرنامج الذي نفذ التدخل أول الأمر هو فقط من يقدم هذا الدعم بالرعاية اللاحقة أو المتابعة، وأنه قد يكون من الأفضل أن تستفيد المنظمة من الخبرات/البرامج الموجودة في الأونكتاد حسب الاقتضاء.

٣٩- وفيما يتعلق بنواتج البحوث، أشار أحد التقييمات (للبرنامج الفرعي ٥) إلى أن التباين الكبير في المواضيع التي تتناولها التقارير الرئيسية المعدة في إطار البرنامج الفرعي يصعب من الاحتفاظ بالزخم اللازم لكي تُحدث هذه الرسائل أثرها.

هاء- الكفاءة

النتيجة ٥- بينما تلاحظ التقييمات أن الأونكتاد - في حدود موارده - ينجز حجم عمل كبير، فإن أوجه التآزر عبر الحدود بين الشعب والمنظمات تحتاج إلى المزيد من التحسين، وهناك إمكانية للنهوض بالتبادل المثمر بين ركائز عمل الأونكتاد الثلاث.

٤٠ - وبشكل عام، قام كل تقييم بتقدير الكفاءة بالنسبة لما يلي: (أ) مدى كفاية إدارة البرامج من ناحية ضمان تحقيق النتائج المتوقعة في الوقت المناسب وبشكل فعال من حيث التكلفة؛ (ب) مدى الاستفادة من الخبرات الداخلية و/أو التعاون الخارجي مع الشركاء والآليات في مجال التنمية الدولية، بهدف دعم تحقيق النتائج المقررة.

٤١ - وأقرت التقييمات الخمسة كلها بأن الأونكتاد يحقق الكثير بموارد محدودة. فعلى سبيل المثال، ذكر تقييم البرنامج الفرعي ١ أنه هذا البرنامج الفرعي يُنتج "قدرًا لافتاً للنظر من البحوث بموارد محدودة جداً من الموظفين" وأن الموارد مستغلة بما يفوق الطاقة. وأبرز تقييمان (للبرنامجين الفرعيين ٤ و ٥) الحاجة إلى تخصيص الموارد وفق الأولويات، وكذلك إلى إعادة توجيه الاستراتيجية أو إعادة تحقيق التوازن لبرامج العمل من أجل تلبية الاحتياجات بشكل أفضل.

٤٢ - كما نظرت التقييمات الخمسة كلها في مدى استفادة برامج العمل من أوجه التآزر عبر ركائز العمل الثلاث. وأمكن تحديد بعض الأمثلة الجيدة على أوجه التآزر (في تقييمات البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤ مثلاً)، ولكن التقييمات لاحظت أيضاً أن هناك إمكانية لتحسين التبادل المثمر بين الركائز الثلاث. ويتطلب ذلك تحسين التعاون داخل كل شعبة وفيما بين الشعب. وفي هذا الموضوع، لاحظت التقييمات الخمسة كلها أن أوجه التعاون الداخلية والخارجية يمكن تحسينها.

٤٣ - وفيما يتعلق بأوجه التعاون الداخلية، تقع المسؤولية الموضوعية عن أي برنامج فرعي على عاتق إحدى شعب الأونكتاد، ولكن تحقيق الهدف من كل برنامج فرعي يعتبر مسؤولية على مستوى المنظمة. ومع ذلك، أشارت جميع التقييمات إلى أن الشعب تعمل بشكل مستقل إلى حد كبير، في إطار ثقافة مؤسسية تتمثل في السير المنغلق للعمل (البرنامج الفرعي ٣). ونتيجة لذلك، فإن أوجه التآزر لا تُستغل بشكل منهجي (البرنامج الفرعي ١)، ويبدو أن هناك رسائل متضاربة (البرنامج الفرعي ٣)، وهناك أدلة على وجود ازدواجية يمكن تجنبها (البرنامج الفرعي ٥)، كما أن الدعم في مجال المتابعة الذي يمكن تقديمه من قسم آخر في الأونكتاد بعد الانتهاء من مشروع ما يعد دعماً محدوداً (البرنامج الفرعي ٢). وهناك إقرار بوجود أمثلة جيدة على التعاون الفعال فيما بين الشعب، مثلاً، فيما يتعلق بالدورات المقدمة في إطار الفقرة ١٦٦، وكذلك قيام إدارة الأونكتاد باتخاذ خطوات من أجل تعزيز التعاون.

٤٤ - وفيما يتعلق بأوجه التعاون الخارجي، ذُكرت بعض الأمثلة الجيدة مثل ما يلي:

(أ) يكشف البرنامج الفرعي ٣ عن ثقافة تعاون مع عدد من الوكالات الإقليمية والتقنية. ومن أبرز أشكال هذا التعاون الشراكات في الإحصاءات التجارية، والتدابير الجمركية وغير الجمركية مع مصرف التنمية الأفريقي ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ والشراكات مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية؛ والشراكات المواضيعية مع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض بشأن التنوع البيولوجي، وشبكات المنافسة الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (البرنامج الفرعي ٣)؛

(ب) تشكل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، التي اعتمدها مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين، مسعىً مشتركاً مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (البرنامج الفرعي ٢).

٤٥- ومع ذلك، جرت الإشارة أيضاً إلى التحديات الخاصة بتوسيع نطاق هذه الشراكات؛ فعلى سبيل المثال، لاحظ تقييم البرنامج الفرعي ١ أن التعاون التآزري عبر الحدود التنظيمية لم يكن أمراً سهلاً بالنظر إلى أن الولايات الواسعة النطاق تترك مجالاً كبيراً للتداخل والازدواجية، بالإضافة إلى الفروق في مستويات القدرة والرؤى الاستراتيجية. ومن ثم هناك تنافس على الموارد المحدودة فيما بين الوكالات والبرامج المختلفة (البرنامج الفرعي ٥).

٤٦- وعلى وجه الخصوص، أشارت التقييمات الخمسة كلها إلى التحديات التي يواجهها الأونكتاد باعتباره وكالة غير مقيمة في إيجاد صدىً لرسائله على الصعيدين القطري والإقليمي، وفي إمكانية الحصول على موارد خارجة عن الميزانية من خلال الحوارات والآليات التمويلية على المستوى القطري، وفي تحقيق التعاون التقني بكفاءة. وعلى سبيل المثال، أفاد تقييمان (للبرنامجين الفرعيين ٣ و ٥) بوجود قدر من الاستياء بشأن حسن التوقيت في تقديم المساعدة ومدى الاستجابة من الأونكتاد لطلبات الحصول على المساعدة والمعلومات. وأبرزت جميع التقييمات أهمية الشراكات وأوجه التعاون فيما بين الوكالات، نظراً للحضور الميداني المحدود للأونكتاد، فضلاً عن تعزيز كفاءته في إنجاز ولاياته.

واو- حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين

النتيجة ٦- باستثناء برنامج التجارة والشؤون الجنسانية في إطار البرنامج الفرعي ٣، يتسم التكامل بين الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في برامج ومشاريع الأونكتاد بالضعف.

٤٧- على النحو المشار إليه في الجدول الوارد أدناه (الفرع جيم)، لم تدرج إلا ثلاثة تقييمات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين كميّار تقييم مكرس. وبوجه عام، قامت التقييمات بتقدير ما يلي: (أ) مدى تصميم وتنفيذ ورصد البرنامج الفرعي وتدخلاته ذات الصلة وفقاً لما يلي: '١' القواعد والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين (مثلاً، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، و'٢' الاستراتيجيات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، و'٣' احتياجات ومصالح جميع الفئات المستهدفة لأصحاب المصلحة؛ (ب) ما إذا كانت هناك تغييرات في المواقف والسلوكيات بما يؤدي إلى تعزيز إدراج جميع الفئات صاحبة المصلحة، وخاصة النساء والأفراد/الجماعات الأكثر تهميشاً و/أو تعرضاً للتمييز.

٤٨- وخلصت التقييمات الثلاثة التي أدرجت هذا الأمر كميّار تقييم مكرس إلى أنه بينما تعد المساواة والتنمية الشاملة في صميم ولاية الأونكتاد، فإن الفهم المشترك محدود بشأن أبعاد حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وكيفية تطبيق المبادئ الخاصة بهذين المجالين في عمل الأونكتاد. وعلى سبيل المثال، خلص تقييم البرنامج الفرعي ٥ إلى أن تصميم البرنامج الفرعي والمشاريع المنفذة في إطاره لا يزال يُسقط من اعتباره مسألتي حقوق الإنسان والاعتبارات

الجنسانية. وأشار تقييم البرنامج الفرعي ٤ إلى أن ثمة حاجة إلى وضع أهداف تتعلق بالمنظور الجنساني عند تصميم المشاريع، وذلك استناداً إلى تحليل الكيفية التي يمكن للمشروع أن يؤثر بها في كلا الجنسين، وإلى رصد هذه الأهداف، فضلاً عن الحاجة إلى بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس، وإلى ضرورة التعاون بين الشُعَب، وإلى الدعم من المديرين. ودعت التوصيات إلى اتباع نهج معزّز ومنهجي إزاء حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في إعداد البرامج في المستقبل، حتى تصبح هذه الأهداف أكثر وضوحاً في عمل الأونكتاد.

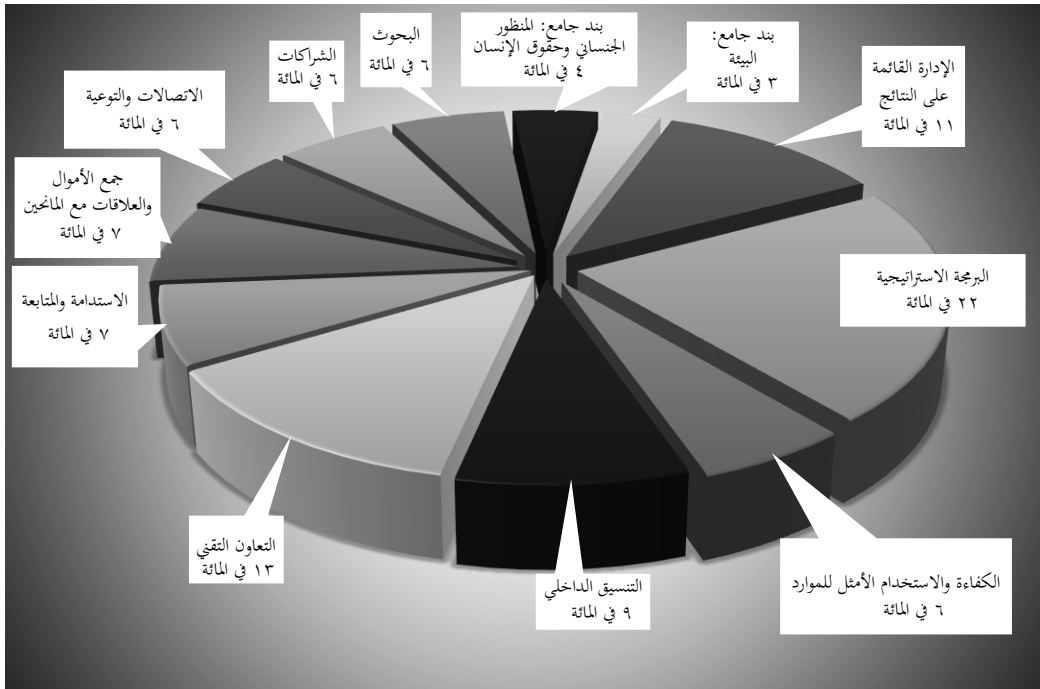
ثالثاً- توصيات التقييم

ألف- تحليل توصيات التقييم

٤٩- يحلل هذا الفصل من التقرير جميع التوصيات الواردة في التقييمات الخمسة ومن ثم يشير إلى المجالات الرئيسية التي يحتاج فيها الأونكتاد إلى القيام بالمزيد من العمل أو تغيير طريقة العمل. ومتابعة للقضايا التي طرحها الفصل السابق، يمكن تصنيف التوصيات إلى ١٢ موضوعاً رئيسياً، على النحو المبين في الشكل الوارد أدناه.

أهمية التوصيات، حسب الفئات الرئيسية

(نسبة مئوية)



٥٠- دُون أكبر عدد من التوصيات في إطار فئة البرمجة الاستراتيجية (٢٢ في المائة أو ١٥ توصية). وبوجه عام، أهابت هذه التوصيات بالأونكتاد أن ينظر في إجراء قدر من إعادة التوجيه البرنامجي، مثل ضمان اتساق أوثق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أو صياغة برامج أكثر تكاملاً على مستوى الفروع أو على مستوى الشُعَب أو برامج فيما بين الشُعَب، أو زيادة استخدام التُهْج الإقليمية.

- ٥١- وتناولت ثمان من التوصيات مسألة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد. وهذا مؤشر واضح على أن المنظمة يتعين أن تواصل الاستثمار بشكل منهجي في الإدارة القائمة على النتائج بما يتجاوز اعتبارها مجرد مطلب إجرائي أو عبء من ناحية الإبلاغ. وسينطوي ذلك، مثلاً، على تخصيص الوقت والموارد لجمع البيانات عن النتائج والإبلاغ عنها.
- ٥٢- وتهيب التوصيات المتعلقة بالتعاون التقني بالأونكتاد أن يقوم بأمور من بينها وضع استراتيجيات شاملة وجامعة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك زيادة استخدام أدوات التعلم عن بُعد والتعلم الإلكتروني لتعزيز المدى الذي تبلغه جهود بناء القدرات. وكانت التوصيات المتعلقة بجمع الأموال متفقة تماماً في تحديدها لضرورة قيام الأونكتاد بوضع استراتيجية أو خطة واضحة لتعبئة الموارد لكي يلبي على نحو أفضل الطلبات المتزايدة في مجال التعاون التقني. ويتعين أن تغطي الخطة مختلف مصادر التمويل، بما فيها القطاع الخاص، والآليات القطرية.
- ٥٣- وتشجع التوصيات المدونة في إطار فحة الشركاء الأونكتاد على أن يتوسع في شراكاته مع الوكالات ذات الولايات التكميلية والمماثلة وأن يعزز روابطه المؤسسية مع بقية منظومة الأمم المتحدة.
- ٥٤- وتهدف التوصيات الداعية إلى تحسين التنسيق الداخلي إلى التشجيع على تعزيز الروابط من أجل زيادة الكفاءة في إنجاز تدخلات معينة، وكذلك من أجل الارتقاء باتساق الرسائل.
- ٥٥- وكانت هناك أيضاً توصيات تدعو إلى تقوية نهج الأونكتاد في تعزيز أهداف المساواة بين الجنسين حيث إنه غير معمم بالقدر الكافي في تدخلات الأونكتاد. ويشجّع الأونكتاد على التفكير ملياً في سبل زيادة إيضاح الروابط بين عمله والمنظور الجنساني، وذلك في إطار ولايته ودون المساس بأي برامج أخرى تابعة للأمم المتحدة.

باء- حالة تنفيذ التوصيات

- ٥٦- يجلل هذا الفرع من التقرير حالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقييمات الخمسة. وهناك اعتبار رئيسي عند النظر في حالة التنفيذ يتعلق بتسلسل إجراء هذه التقييمات، حيث نظرت الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في التقييم الأول (للبرنامج الفرعي ١) في عام ٢٠١٣، ولم يقدم التقييم الأخير (للبرنامج الفرعي ٥) إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي هذا السياق، فإن تحليلاً مقارناً لمعدلات تنفيذ التوصيات عبر البرامج الفرعية يعتبر غير ذي جدوى ولم يتم إجراؤه. وبلي ذلك مناقشة عامة لحالة التنفيذ، بالإضافة إلى تحليل بسيط للتوصيات التي لم تنفذ بالكامل بعد. ويعرض المرفق الأول^(٧) لهذا التقرير إفادة كاملة عن تنفيذ كل توصية.
- ٥٧- وكانت هناك ٣٧ توصية موجهة إلى الأمانة وقُبلت كلياً أو جزئياً. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، كان ٢٢ منها قد نُفذ، و٣ من "المقبولة جزئياً" قد "نُفذت جزئياً"، و١٢ جاري تنفيذها، ولم تكن هناك أي توصية غير منفذة.

(٧) TD/B/WP/299/Add.1, Synthesis of the five subprogramme evaluations and update on the status of implementation of the recommendations, annex I, Status of implementation of recommendations

٥٨ - وأدى تنفيذ التوصيات إلى تحسينات على عدد من الجبهات. فعلى سبيل المثال:

(أ) تفيد شعبة العمولة واستراتيجيات التنمية أنها كثفت من المشاورات عبر الشعب، وتحديدًا من خلال لجنة المنشورات وعن طريق استعراض أقران داخلي لتقرير التجارة والتنمية. واعتُبرت المشاركة في مبادرات جديدة على نطاق الأمانة لتعزيز التعاون والحوار فيما بين الشعب، مثل مبادرة التواصل: المضي قُدماً بالبحوث، وسلسلة الحلقات الدراسية البحثية التي ينظمها الأونكتاد، خطوات في الاتجاه الصحيح أيضاً؛

(ب) واستجابت شعبة الاستثمار والمشاريع لتوصية بزيادة توضيح هدي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عملها عن طريق تعميم مراعاة الأبعاد الجنسانية عبر ركائز عملها الثلاث. وفي مجال البحوث وتحليل السياسات مثلاً، ينظر تقرير الاستثمار العالمي بشكل منهجي منذ عام ٢٠١٧ في البعد الجنساني لموضوعه الرئيسي، ويحلل أيضاً سياسات الاستثمار الدولية بنظرة تراعي الاعتبارات الجنسانية. وفي الوقت نفسه، تُظهر التقييمات الأخيرة للمشاريع الداعمة للاستثمار من أجل التنمية رابطاً قوياً بين الأنشطة البرنامجية وإنجاز الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين؛

(ج) وتفيد شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بأنها تعمل حالياً على وضع خطة اتصالات متكاملة لعملها، تشمل أموراً من بينها تغطية وسائل التواصل الاجتماعي للأنشطة والمنشورات. وفي عام ٢٠١٩، ونتيجة للتعاون الناجح بين الشعبة ووحدة الاتصالات والمعلومات والتوعية، حظي المنشور المعني بالتوترات التجارية والمعنون *الإحصاءات والاتجاهات الرئيسية في السياسة التجارية عام ٢٠١٨: التوترات التجارية والآثار على البلدان النامية*، بتغطية واسعة النطاق من وسائل الإعلام الدولية. وأجرى المدير مقابلات لمؤسسات بث إعلامي هامة على الصعيد العالمي ومنها بي بي سي ويورونيوز. وحظي التقرير أيضاً بتغطية من وسائل إعلام إخبارية هامة أخرى مثل سي إن إن وسي إن إن بي سي والجزيرة وروترز، فضلاً عن صحف إقليمية وصحف وطنية معروفة؛

(د) وتفيد شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بأنها تراعي نهجاً برنامجياً متعدد السنوات في إنجاز برنامجها للتعاون التقني، ووضعت إطاراً قائماً على النتائج لعملها المتعلق بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، حيث من المقرر أن تبدأ برامج أخرى في الشعبة تنفيذ هذا النهج تدريجياً. وسيعتمد التنفيذ الناجح لهذه التوصية في نهاية المطاف على دعم الدول الأعضاء لتمويل التدخلات البرنامجية المتعددة السنوات.

٥٩ - ومن بين التوصيات الجاري تنفيذها وعددها ١٢ توصية، هناك ٦ توصيات من تقييم البرنامج الفرعي ٥ الذي أُجري عام ٢٠١٨، ومن المفهوم أنه لم يكن هناك وقت كافٍ للتنفيذ في وقت إعداد تقرير الحالة هذا. ومن بين التوصيات المتبقية، هناك ٣ توصيات تتناول استراتيجيات تنمية القدرات، بما في ذلك قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في القضايا التجارية، وتوصيتان تستهدفان ضمان الموارد الكافية (من الميزانية العادية ومن التبرعات على السواء) دعماً لعمل الأونكتاد، وتوصية واحدة تدعو إلى النظر في القدرة الاستيعابية والالتزام على الصعيد الوطني عند ترتيب أولويات المساعدة التقنية وتصميمها.

رابعاً - دروس بشأن النهج المتبعة في التقييم

٦٠ - أُجريت التقييمات الخمسة للبرامج الفرعية كعملية تجريبية، ويمكن بذلك استخلاص الدروس من هذه الدورة الأولى من التقييمات للدورة التالية التي ستبدأ عام ٢٠٢١. وتستهدف وحدة التقييم والرصد في الأونكتاد باستمرار الارتقاء بالجودة والموضوعية والقابلية للمقارنة في نُهجها ومنتجاتها المتعلقة بالتقييم، وقد حددت - لهذه الغاية - الدروس التالية:

(أ) مع ضمان أن يوضع كل نهج للتقييم في سياقه، يتعين أن تستند الدورة المقبلة من تقييمات البرامج الفرعية إلى اختصاصات موحدة نسبياً، وخاصة فيما يتعلق بمعايير التقييم المقرر تطبيقها. وسيتيح ذلك اتساق التقييمات عبر البرامج الفرعية وقدراً أفضل من القابلية للمقارنة؛

(ب) ويلزم تعزيز الأسلوب المنهجي لكل تقييم، من أجل ضمان قدر أكبر من الثقة في الأدلة المجمعة لتقديم الإجابات على أسئلة التقييم. ولكل تقييم، يتعين اتباع نهج مختلط الأساليب، بما يشمل جمع وتحليل البيانات نوعياً وكمياً. وفضلاً عن ذلك، ونظراً لأوجه الضعف السائدة في نُهج الإدارة القائمة على النتائج داخل الأمانة، وخاصة فيما يرتبط بنقص ما يخص من وقت وموارد لرصد النتائج وإعداد التقارير عنها، والتحديات المتعلقة بقياس نتائج العمل المعياري، يلزم إيلاء اهتمام خاص بمعالجة معيار الفعالية فيما يتعلق بتقييم تحقيق النتائج؛

(ج) وفي إطار المنهجية، هناك حاجة إلى توضيح الكيفية التي تتيح بها أساليب التقييم المستخدمة تقدير المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والكيفية التي تعبر بها نتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته عن التحليل الجنساني؛

(د) وتمثل التوصيات الجزء الاستشاري من تقرير التقييم وتتسم بأهمية حاسمة حيث يمكن أن تشكل حجر الزاوية في عملية تحسين صنع القرار لدى أصحاب المصلحة بما في ذلك الإدارة العليا ومجالس الإدارة. ويلزم تحسين نوعية التوصيات الخاصة بالدورة المقبلة للتقييمات، بطرق منها تجنب الإفراط في وضع القواعد وفي تقديم الكثير من التوصيات، وضمان الوضوح في الجهة الموجهة إليها كل توصية لاتخاذ الإجراء اللازم. وستستخدم "القائمة المرجعية لتحسين نوعية توصيات التقييم"، التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، كمرشد لهذا الغرض.

خامساً - الاستنتاجات

٦١ - إن الأونكتاد ملتزم بتحقيق فعالية البرامج والمنظمة وكذلك بتحقيق نتائج إنمائية مستدامة وقوية. ويشمل هذا النهج المتكامل أيضاً عملية الاستمرار في تحليل واستخدام أدلة التقييم والدروس المستفادة من أجل إرشاد توجهات المنظمة والبرامج.

٦٢ - ويتيح هذا التقرير التوليقي استنباط الاستنتاجات بشأن ثلاثة جوانب رئيسية لإدارة البرامج، وهي: (أ) وضع مفاهيم البرامج الفرعية؛ (ب) النتائج المتحققة من خلال برامج العمل هذه؛ (ج) تفعيل البرامج الفرعية.

٦٣ - فيما يتعلق بوضع المفاهيم، تؤكد التقييمات بشكل واضح أهمية ما هو مذكور من أهداف ومجالات عمل. وتلاحظ التقييمات الدور الفريد للأونكتاد في تعزيز بيئة اقتصادية عالمية منصفة من أجل التنمية المستدامة، على النحو الذي تكرر الإعراب عنه في مافيكيانو نيروبي.

ويشير التقييمان اللذان أجريا بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى أن عمل الأونكتاد يعد بالغ الأهمية لنجاح هذه الخطة، وإن كان يتعين الاستمرار في ضمان الاتساق الوثيق مع أهداف التنمية المستدامة عبر كل مجالات العمل.

٦٤- وفيما يخص النتائج المتحققة، تُظهر التقييمات أن تنفيذ البرامج الفرعية قد ساهم في عدد من النتائج المتوخاة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن أجل تعزيز تحقيق النتائج مع مضي المنظمة قدماً، يمكن أن تنظر الأمانة في القيام بما يلي: قدر من الترشيد في نواتج البحوث، وزيادة فعالية الاتصالات والنشر، وزيادة النُهج البرنامجية المتكاملة بدلاً من نُهج المشاريع دعماً لتحقيق نتائج مستدامة.

٦٥- وفي سياق تفعيل البرامج الفرعية، تم تحديد عدد من العوامل التي تؤثر على أداء البرامج. وتتضمن هذه العوامل اقتراحات للنظر في إعادة توازن برامج العمل من أجل تحسين التبادل المثمر عبر ركائز عمل الأونكتاد، وكذلك تحسين تلبية احتياجات أصحاب المصلحة في الأونكتاد، وخاصة على الصعد الوطنية، رهنماً بتوافر الموارد الخارجة عن الميزانية، وتحسين التنسيق وأوجه التعاون على المستوى الداخلي، والنهوض بالظهور والشراكات على المستوى الخارجي. وعلى وجه الخصوص، وفي السياق الراهن لإصلاح الأمم المتحدة، يلزم النظر في الأفكار المتعلقة بمساهمات الأونكتاد داخل أطر البرامج القطرية للأمم المتحدة وكذلك في الطرائق المثلى للمشاركة.

٦٦- وتفيد الأدلة التقييمية والدروس المقدمة في هذا التقرير كأساس لهذه الأفكار داخل الأمانة.

٦٧- ويُظهر المرفق الأول لهذا التقرير التولييفي (TD/B/WP/299/Add.1)، المتعلق بتنفيذ التوصيات، كيفية مساهمة التقييمات في تعزيز برامج الأونكتاد الفرعية. ويتطلب بعض التوصيات دعم الدول الأعضاء، بطرق منها التبرعات، من أجل تنفيذها.

٦٨- ولأغراض الدورة التالية من تقييمات البرامج الفرعية، تم تحديد عدد من الدروس بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل تحسين جودة التقييمات ومصادقيتها وفائدتها. وتقدم نتائج الدورة الأولى من التقييمات خط أساس للتكرار التالي، ولكن من ناحية تصميم التقييم، سيكون من الضروري أيضاً النظر في آثار حدوث تغيير كبير في إطار النتائج الرسمية لكل برنامج فرعي على النحو الذي تبلوره الخطة البرنامجية السنوية (المعروفة أيضاً بإطار النتائج السنوية) التي تحل محل الخطط البرنامجية لفترة السنتين للأمانة العامة للأمم المتحدة اعتباراً من عام ٢٠٢٠. ولم تعد هناك حاجة إلى إطار منطقي للبرنامج الفرعي بأسره في الخطط البرنامجية السنوية، على النحو المقدم إلى لجنة تنسيق البرامج واللجنة الخامسة في نيويورك. فهذه الأطر ستشكل في العادة المعايير التي يقيّم وفقاً لها مدى أهمية البرنامج وفعالته وأثره. وتعمل أمانة الأونكتاد على ضمان وضع أطر النتائج على مستوى الفروع في أنحاء الأمانة، ولكن المزيد من الأفكار بشأن تصميم التقييم سيحتاج إلى تحديد تدابير ونُهج بديلة تكفل وجود أدلة قوية تتعلق بهذه الجوانب في الحالات التي لم توضع فيها أطر للنتائج.